توظيف علم المعاني في تدريس اللغة العربية للناطقين بغيرها وتأليف منهاجها*

*Adel Eldesoky Abdelhannan SHATLH***

ملخص

تدريس القواعد يمثل حجر عثرة أمام تقدم الدارسين في تحصيلهم، ولعل تقديم هذه القواعد للدارسين العرب وغيرهم خلال المعاني الحقيقية وراء هذه القواعد، ييسر طرحها بين يدي الدارسين، ويساعد الدارس على تطبيقها في لغة سهلة. فالمعنى الذي يلزم الدارس التعبير عنه باللغة المدروسة هو معنى موجود في كل اللغات فليس من المنطقي تجاهل المعنى والتركيز على القانون الجامد الذي يزعج الدارس خاصة مع قلة مفرداته باللغة الهدف.

ولعل ما يُنفِّر كثيرًا من الدارسين من القواعد العربية هو أهم ظاهرة فيها وهي ظاهرة الإعراب، فهيا بنا نُفْهِم الدارس ابتداءً أنَ ما يَنفُر منه هو عينه سبب جمال هذه اللغة؛ فالإعراب يأتي ليدل على المعاني التي تطرأ على الكلمة في الجملة. وذلك لأنَّ الأسماء العربية لما كانت تدخلها المعاني المختلفة في الجملة فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافًا إليها، ولم يكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني، بل كانت مشتركة، جُعِلَت حركات الإعراب فيها تنبئ عن المعاني، فهذه الحركات دلائل على المعاني ليتسعوا في كلامهم، وقدّموا الفاعل إذا أرادوا ذلك أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه، وتكون الحركة دالة على المعاني حتى لو تغير مكان الكلمة عن ترتيبها الأصلي في الجملة.

وهكذا لا تكون الحركات الإعرابية والمواقع الإعرابية مجرد قوانين جافة يملها الدارس ويرغب عن فهمها، إلى حفظ بعضها لمجرد اجتياز اختبارٍ ما وجد نفسه مضطرا لاجتيازه لاستكمال دراسته.

كلمات مفتاحية: *علم المعاني، القواعد، الإعراب، تعليم، منهج*

ANA DİLİ ARAPÇA OLMAYANLARA ARAPÇA DİLBİLGİSİ ÖĞRETİMİNDE "İLMUL-MAʿĀNĪ'NİN KULLANILMASI

Öz

Dilbilgisi öğretimi, özellikle Arapça söz konusu olduğunda, öğrencilerin önünde bir engel teşkil etmektedir. Belki de Arap öğrencilere ve diğerlerine dilbilgisi kurallarının ardındaki gerçek anlamları açıklayarak dilbilgisi sunumu, bu kuralların öğrencilere öğretilmesini kolaylaştıracak ve öğrencinin bu kuralları uygulamasına yardımcı olacaktır. Öğrencinin hedef dilde ifade etmesi gereken anlamlar dünya dillerinin çoğunda mevcuttur, bu nedenle bu anlamları görmezden gelmek ve bunun yerine özellikle hedef dilde kelime bilgisi eksikliği nedeniyle öğrenciyi rahatsız edebilecek katı kurallara odaklanmak mantıklı değildir. Belki de birçok öğrenciyi Arapça dilbilgisinden uzaklaştıran en önemli özelliği Arapçanın hal sistemidir. O zaman öğrenciye, hoşlanmadığı şeyin bu dilin güzelliğinin ardında yatan sebeplerden biri olduğunu açıklığa kavuşturalım, zira Arapça hal sisteminin amacı bir cümlede ortaya çıkan argüman türlerini belirtmektir. Çünkü Arapça isimler, etken ortaç, edilgen ortaç, yapı durumunun ilk ismi ve yapı durumunun ikinci ismi gibi argümanların rolünü üstlendiklerinde, yapılarında ne tür argümanlar olduklarını gösteren hiçbir şey yoktur. Bununla birlikte, argüman türlerini gösteren Arapça durum sisteminin sesli harf işaretleridir. Böylece, eğer ihtiyaç varsa aktif bir ortaç ya da pasif bir ortaç ortaya konabilir. Sesli harf işaretleri, sözcüğün cümledeki konumu orijinal konumundan değişse bile argüman türünü gösterir. Dolayısıyla, Arapça durum işaretleri öğrencinin sıkıldığı ve anlamaktan hoşlanmadığı katı kurallardan ibaret değildir. Benzer şekilde,

---

* Araştırma makalesi/Research article.

** Doktora Öğrencisi, Gümüşhane Üniversitesi, İlahiyat Fakültesi, adelarabic@gmail.com. Orcid: 0000-0002-2601-8503.

öğrencinin sadece eğitimini tamamlamak için geçmesi gereken bir sınavı geçmek için ezberlediği kurallar da olmamalıdır.

Anahtar Kelimeler: *Semantics, Gramer, Sentaks, Eğitim, metod.*

USING SEMANTICS IN TEACHING ARABIC GRAMMAR TO NON-NATIVE SPEAKERS

Abstract

Teaching grammar, especially in the case of Arabic, is a barrier to learners. Perhaps the presentation of grammar by explaining to Arabic learners and others the real meanings behind grammatical rules will facilitate the teaching of these rules and help the learner to apply them. The meanings that the learner needs to express in the target language are present in most of the world`s languages, so it does not make sense to ignore these meanings and instead focus on rigid rules that may annoy the learner, especially due to lack of vocabulary knowledge in the target language. So let us make it clear to the student that what he dislikes is one of the reasons behind the beauty of this language, since the purpose of the Arabic case system is to specify the types of arguments that occur in a sentence. This is because when Arabic nouns take on the role of arguments, such as the active participle, passive participle, first noun of the construct case, and second noun of the construct case, there is nothing in their structure to indicate what kind of arguments they are. However, it is the vowel signs of the Arabic case system that indicate the types of arguments. Thus, an active participle or a passive participle can be introduced if the need arises. The vowel signs indicate the type of argument even if the position of the word in the sentence changes from its original position.

Keywords: *Semantics, Grammar, Syntax, Teaching, Method.*

مدخل

إن وعي العربي ذاته بمكونات لغته أمر ضروري يساعده في انتقاء ما يمكِّنه من توصيل أفكاره إلى الآخرين، والإجابة على الأسئلة التي تُوجَّه إليه في حياته العامة العلمية أو العملية. وإن هذا الوعي يتفاوت فيه أصحاب اللغة أنفسهم حسب ميراثهم ومكتسبهم اللغوي. وإن الخوض في معلومات عن اللغة، وتقديمها للدارسين على أنها هي اللغة أمر يُصعِّب عملية اكتساب اللغة؛ حيث تظهر اللغة أمام الدارسين على شكل جامد جاف لا يمكن الوصول إليه، فضلا عن التعرف عليه حقيقةً عن قُرب، فهو يرى دائما أن عليه أن يفكر في كيفية صف هذه الإشارات جنبا إلى جنب مراعيا مواقعها وإعرابها وعلاقتها بعضها ببعض، الأمر الذي ينسى معه المعنى الذي تبادر إلى ذهنه ويريد إظهاره للمتلقي وإخباره به.

لو عدنا بالذاكرة إلى كتبنا وميراثنا العلمي الأول الذي تركه لنا الخليل بن أحمد (ت. 170هـ) وسيبويه (ت. 180هـ) والزجاج (ت. 337هـ) وعبد القاهر الجرجاني (ت. 471هـ) وغيرهم كثير، لرأينا الاهتمام الأصيل بالمعنى، ومن هنا خرجت النظريات التي تتناول فكرة قولبة اللغة بعيدًا عن المصطلحات النحوية أو الصرفية، وإني لا أرى تلك النظريات الحديثة كنظرية الوحدة ونظرية الفروع، والأسلوبية غيرها، وإستراتيجيات التعليم، إلا غيضًا من فيض التراث العربي الحقيقي في تقديم اللغات عامة، والعربية خاصة للمتعلمين من أبنائها وغير أبنائها.

سيعمل البحث على محاولة الإجابة عن عدة تساؤلات منها:

- كيف تُدَرَّس قواعد اللغة في ضوء المعنى؟
- ما العلاقة بين اللغة (ألفاظها وتراكيبها) والمعنى المقصود من المتكلم أو القارئ؟
- هل تفيد هذه الطريقة الدارسين غير العرب؟
- هل يمكن تطبيق هذه الطريقة؟
- ما العقبات التي تقف في طريق تطبيقها؟
- ما الحلول المتاحة لتخطي تلك العقبات؟
- ما النتائج المتوقعة إذا طبقنا هذه الطريقة؟

يسعى البحث لتناول الفرق بين علم المعاني العربي الذي سُمي ابتداء بعلم معاني النحو، وعلم النحو الحالي، وأضع بين أيديكم مدى موافقة علم معاني النحو لعرض العربية على أهلها وغيرهم عرضًا سلسًا، دون الغموض والتكلف الذي يتسم به العرضُ الحالي للغةِ، قواعد وأبنية ومصطلحات جامدة لا حياة فيها، فإذا فكرنا في التجديد خرجنا إلى الخارج تاركين ميراثا عظيما ومفاتيح رائدة في كافة العلوم خاصة تعليم العربية الذي نحن بصدده الآن.

يهدف البحث إلى سد ثغرة عظيمة في تدريس القواعد العربية وتقديمها لدارسي اللغة العربية، خلال المعاني الحقيقية وراء هذه القواعد، الأمر الذي ييسر طرح هذه القواعد بين يدي الدارسين، ويساعد الدارس في تطبيق هذه القواعد في لغة سهلة. إنّ مَثَلَ القواعد النحوية دون تطبيق كمَثَلِ محاضرات يلقيها متخصص على ناشئين يتعلمون السباحة، يلقيها عليهم، وهو واقف معهم على رمال الشاطئ، فقد يُلم هؤلاء الناشئون إلماما نظريا بمهارات السباحة وحركاتها، لكنهم لن يعرفوا السباحة حقًّا إلا إذا أُلْقِى بهم في التيار، وأحرزوا النجاح مرةً، وتعرضوا للإخفاق أخرى، حتى يتسنى لأجسامهم بطول الممارسة أن تشقَّ الماء، وتنسابَ بين أمواجه.

فالمعنى الذي يلزم الدارس التعبير عنه باللغة المدروسة هو معنى موجود في كل اللغات، فليس من المنطقي تجاهل المعنى، والتركيز على القانون الجامد الذي يزعج الدارس خاصة مع قلة مفرداته باللغة المدروسة.

ويأتي البحث في أربعة مباحث بعد التمهيد، المبحث الأول: قواعد اللغة وعناصر الجملة العربية، والمبحث الثاني: علم المعاني ودور القاعدة في المطابقة لمقتضى الحال والمعاني المستفادة، والمبحث الثالث: الإعراب في اللغة العربية والوجه المضيء له الذي لا يراه الدارس، والمبحث الرابع: الهدف من النحو وتقديمه في العملية التعليمية، وتحته ستة مطالب، هي: علاقة الهدف من تدريس النحو بطريقة تقديمه للدارسين، هل يمكن تطبيق هذه الطريقة؟، هل تفيد هذه الطريقة الدارسين غير العرب؟، العقبات التي تقف في طريق تطبيقها، الحلول المقترحة لتخطي تلك العقبات، النتائج المتوقعة إذا طبقنا هذه الطريقة. ومقترح تطبيقي في المستوى المبتدئ2.

وقد اقتضت طبيعة البحث وموضوعه أن يتبع عدة مناهج بحثية، هي المنهج التاريخي للوقوف على مسار المشكلة، والمنهج الوصفي بالإضافة إلى المنهج التحليلي.

المبحث الأول: قواعد اللغة

ما القواعد؟

- ما القواعد؟ وما قيمتها في تعلم اللغات؟ هل هي غاية أم وسيلة؟ وإن كانت الثانية فما الغاية من تعلمها؟ وإذا كانت الإجابة أنها وسيلة لفهم اللغة وإفهامها، فهل يمكن الوصول لهذه الغاية دونها؟ وإذا كان جوابنا أنه لا يمكن الوصول لهذه الغاية دون القواعد، فكيف نقدمها بما يتناسب مع رقي الغاية ونبل الهدف الذي نسعى للوصول إليه؟
- متى نعلم النحو بالطرق التقليدية؟ وهل هناك حاجة إلى ذلك حينما تكون المعاني قائمة ومستحضَرَة في أذهان المتعلمين؟ أما حينما نجد متعلما لا يمكنه استحضار معنى الحال أو المفعول لأجله أو حتى المبتدأ والخبر، ثم تغوص به في تقديم هذا وتأخير ذاك وجوبا وجوازا، ألا يُعَدّ ذلك من العبث؟؟؟؟!!!!

لعل ما يُنفِّر كثيرًا من الدارسين من القواعد العربية هو أهم ظاهرة فيها، وهي ظاهرة الإعراب؛ لذلك سأقدمها هنا بصورة موجزة ثم أعود إليها بتوسع أكثر حينما يأتي دورها داخل الدراسة.

ظاهرة الإعراب:

"الإعراب هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنك إذا سمعت: أكرم سعيدٌ أباه، وشكر سعيدًا أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر، الفاعلَ من المفعول" (ابن جني، 1952، ج1، ص36). "وإنما أُتي به للفرق بين المعاني، وإذا أخبرت عن الاسم بمعنى من المعاني المفيدة احتيج إلى الإعراب؛ ليدل على ذلك المعنى" (ابن يعيش، 2001، ج1، ص222). وجاء في (شرح الرضي على الكافية): "الإعراب ما اختلف آخره به ... ليدل على المعاني المعتورة عليه" وقوله ليدل على المعاني المعتورة عليه بيانٌ لعلةِ وضع الإعراب في الأسماء" (الرضي، 1996، ج1 ص 43). قال الزجاجي في (الإيضاح): "فإن قال قائل: قد ذكرت أن الإعراب داخل عقب الكلام فما الذي دعا إليه واحتيج إليه من أجله"؟ فالجواب أن يقال: إن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني، وتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافا إليه، ولم يكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني، بل كانت مشتركة، جُعِلَت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني، فقالوا ... وكذلك سائر المعاني، جعلوا هذه الحركات دلائل عليها؛ ليتسعوا في كلامهم، وقدّموا الفاعل إذا أرادوا ذلك أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه، وتكون الحركة دالة على المعاني.

هذا قول جميع النحويين إلا أبا علي قطربا فإنه عاب عليهم هذا الاعتلال، وقال: "لم يعرب الكلام للدلالة على المعاني، والفرق بين بعضها وبعض ... وإنما أعربت العرب كلامها؛ لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضا لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، فكانوا يبطئون عند الإدراج فلما وصلوا، وأمكنهم التحريك جعلوا التحريك معاقبا للإسكان؛ ليعتدل الكلام ...". وقال المخالفون له ردا عليه: "لو كان كما ذكر، لجاز جر الفاعل مرة، ورفعه أخرى ونصبه، وجاز نصب المضاف إليه؛ لأن القصد في هذا إنما هو الحركة تعاقب سكونا؛ ليعتدل بها الكلام، فأي حركة أتى بها المتكلم أجزأته، فهو مخير في ذلك، وفي هذا فساد للكلام وخروج عن أوضاع العرب وحكمة نظمهم في كلامهم". (الزجاجي، 1979، ص69-71).

وكون الإعراب عَلَمًا على المعاني هو الرأي المقبول الواضح البيّن، إذ لو كانت الغاية منه الخفة عند درج الكلام ما التزمته العرب هذا الالتزام. ومن أوضح الأمور على هذا أنه لو قرأ أحد قوله تعالى: (أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ) بالجر، لاختلّ المعنى وفسد، وقيل إن حادثة كهذه هي التي أدت إلى وضع النحو (الزمخشري، 1407ه، ج2، ص245). ثم إن أول حكايات ظهور اللحن على زمن أبي الأسود الدؤلي تدل على أن الإعراب له أثر في المعنى. ومَن يستطيع أن ينكر أن قوله تعالى: (إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ)، لو أبدلت فيه حركة الله إلى الرفع وحركة العلماء إلى النصب، لاختل المعنى، وتغير إلى العكس تماما. وأن الجملة التالية مثلا، إذا كانت غُفْلًا من حركة الإعراب، احتملت معاني عدة، فإن شكلت نصّت على معنى واحد: أكرم الناس أحمد (أكرمَ الناسُ أحمدَ – أكرمَ الناسَ أحمدُ – أكرمُ الناسِ أحمدُ – أكرمِ الناسَ أحمدُ) (السامرائي، 1971، ص335–336).

ولما كان الإعراب مرتبطا بكون الكلمة جزءا من جملة، فما العناصر المكونة للجملة العربية؟

عناصر الجملة العربية:

عناصر الجملة العربية [المفردة – الأبنية الصرفية – التأليف (الجزئي - التام) – النغمة الصوتية – التطور التاريخي للدلالة - الإعراب] (السامرائي، 2000، ص11-12). واللغة هي إجمال الجمل كلها، والنحو هو آلية يقتصر دورها على إنتاج جمل صحيحة في هذه اللغة (ساندرس، 2003، ص145). يقول عبد القاهر الجرجاني في مسألة الإعراب: "إن الألفاظ مغلقة على معانيها، حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وإن الأغراض كامنة فيها، حتى يكون هو المستخرج لها، لا ينكر ذلك إلا من ينكر حسَّه وإلا من غالط في الحقائق نفسه" (الجرجاني، 1992، ص28).

وفي اللغة من الظواهر ما يصلح أن تكون أصولا عامة أو شبه عامة، وهذه الظواهر اللغوية هي التي كان الخليل ينشد الوصول إليها، ويُعنَى بتفسيرها، ويظهر ذلك من قياسات الخليل وتعليلاته، فمِن رأيه أنه ليس من كلامهم أن تلتقي همزتان فتحققا؛ لأنهم يستثقلون اجتماع الهمزتين ... وقد ألف الوراق كتابه العلل؛ لبيان علة كل ظاهرة من ظواهره، وفي النحو ظواهر كثيرة ربما أشكلت على المتعلمين أو الدارسين، وأحيانا قد تشكل على المعلمين أنفسهم (الوراق، 1999، ص88– 89).

وإن مدار كلامنا هنا يتعلق ابتداءً بالتأليف بنوعيه، الجزئي نحو: رغب إلى، ورغب في، ورغب عن، بما يحمله هذا التأليف من نقاط اقتراب وابتعاد، ودور الحرف ومعناها في كلٍّ منها. والتأليف التام وما يتعلق به من بناء الجملة على أصلها، أو ما يعتريها من التقديم والتأخير، أو الذكر والحذف، أو التوكيد وعدمه، وعلاقة هذه العوارض بالمعنى المقصود. هذا بالإضافة إلى تأثر المعنى بالنغمة الصوتية للجملة، وهذا مما لا يخفى على أحد. كأنْ تقول: (زيد عنده مال)، وتمد صوتك على (مال) وتفخمه، فيكون المعنى أنه ذو مال كثير، أو ترقق الصوت وتكسره، فيكون المعنى

أنه ذو مال قليل، يقول أبو الفتح عثمان بن جني: "وذلك أنك تحس في كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم، ما يقوم مقام قوله (طويل) أو نحو ذلك. وأنت تحس هذا في نفسك... " (ابن جني، 1952، ج3، ص370–371).

ولا يسعنا إلا أن نعرج في هذا السياق إلى دور التطور التاريخي للدلالة في تحديد ما يُقَدَّم للدارس، وأثره في تنمية مهاراته، في الفهم والتعبير، وعلاقة ذلك بالسياقات القديمة لهذه التعبيرات. وهذا العرض لهذا التطور لا يقتصر كما يتصور بعض المعلمين على المستويات المتقدمة فقط، بل يمكن تقديمه وظيفيا للمستوى المبتدئ والمتوسط إذا أحسن المعلم اختيار الطريقة لتقديم هذه التراكيب، وأزعم أن هذا التطور أو الاستخدام المجازي للتعبيرات لا تخلو منه لغة من اللغات، فالمعاني المجازية والاستخدامات الاستعارية متعلقة بالإنسان في كل مكان وليست متعلقة بلغة أو جماعة بشرية دون أخرى.

العلاقة بين اللغة (ألفاظها وتراكيبها) والمعنى المقصود من المتكلم أو القارئ:

قال الجاحظ: "المعاني مطروحة في الطريق يعرفها العجمي والعربي والحضري والبدوي والقروي والمدني". (الجاحظ، 1424ه، ج3، ص67). وأنا لا أدخل هنا في القضية الجدلية التي جاءت هذه العبارة في سياقها، بل آخذ منها هنا أن المعنى المقصود موجود في أذهان الجميع، دون أن يتعلق ذلك بلغة دون أخرى، فالبارع هو من يربط القاعدة التي يأخذها أو يعطيها بمعنى من المعاني؛ كي تتحول القاعدة الجامدة إلى جزء من الثقافة الإنسانية التي يحصلها كل الناس مهما اختلفت بيئاتهم، وتباينت لغاتهم.

المبحث الثاني: علم المعاني ودور القاعدة في المطابقة لمقتضى الحال والمعاني المستفادة

"إن الأثر الذي يُحدثه علم المعاني في بلاغة القول يتولد في الواقع من أمرين اثنين: بيان وجوب مطابقة الكلام لمقتضى حال السامعين والمواطن التي يقال فيها، والمعاني المستفادة من الكلام ضمنا بمعونة القرائن. فللمخاطب الذي يلقى إليه الخبر ثلاث حالات ...، كذلك من أصول علم المعاني أن يُخاطَب كل إنسان على قدر استعداده في الفهم وحظه من اللغة والأدب ...، وتتمثل مطابقة الكلام لمقتضى الحال أيضا فيما يتصرف فيه القائل من إيجاز وإطناب ..." (عتيق، 2009، ص37-38).

أما الأمر الثاني الذي يبحث فيه علم المعاني فهو دراسة ما يستفاد من الكلام ضمنا بمعونة القرائن، فالكلام يفيد بأصل وضعه معنى نُطلق عليه المعنى الحقيقي، ولكنه قد يخرج عن المعنى الذي وضع له أصلا ليؤدي معنى جديدا يُفهم من السياق، وترشد إليه الحال التي قيل فيها ... (الفائدة – لازم الفائدة – التحسر والأسى – التعجب – الدعاء – الإنكار - التعجيز)، وموضوعات علم المعاني [الخبر – ركنا الجملة – أغراض الخبر – أَضْرُب الخبر – مؤكدات الخبر – خروج الخبر عن مقتضى الظاهر – أغراض الخبر البلاغية – الإنشاء – أقسام الإنشاء (الطلبي – غير الطلبي) – الجملة وأجزاؤها – المسند ومواضعه – المسند إليه ومواضعه – ما زاد على المسند والمسند إليه فهو قيد – أحوال المسند إليه والمسند (الحذف ودواعيه – الذِّكْر وهو الأصل – التقديم والتأخير ودواع كلٍّ) - القصْر – الفصل والوصل – الإيجاز – الإطناب - المساواة].

وهو في دراسته لهذه الموضوعات لا يسوقها غفلا عن المعنى الداعي إليها، فبالإضافة إلى طلبه معرفة أحوال اللفظ العربي الذي يطابق مقتضى الحال، يبين معاني قواعد النحو العربي، فيدرس في الخبر أغراضه من إفادة الحكم أو إفادة كون المتكلم عالم بما يخبر به المخاطَب الذي يعرف ذلك الخبر مسبقا، ويدعو إلى أن يقتصر في التركيب على قدر

الحاجة، فالمقامات ثلاثة: ابتدائي لا يحتاج فيه إلى تأكيد، وطلبي يحسن فيه المؤكد، وإنكاري يجب فيه بحسب الإنكار. والكلام: حقيقة عقلية: إسناد الفعل أو ما في معناه إلى ما هو له في الظاهر، ومجاز عقلي: إسناد الفعل إلى ما ليس له بتأويلٍ. ثم يتناول أحوال المسند إليه، من حذفه للاحتراز عن العبث أو العدول إلى أقوى الدليلين أو للتنبيه أو للإنكار، أو ذكره: للأصل والاحتياط والتعظيم والإهانة والاستلذاذ والتبرك والبسط. أو تعريفه: بالإضمار، وبالعلمية، وبالموصولية، وبالإشارة، وبالألف واللام، وبالإضافة. أو تقديمه: فإنه الأصل، أو للتمكن في الذهن، وإما بتأخيره لاقتضاء الحال ذلك. ويقدم أحوال المسند أيضا من حذفه، أو إفراده، أو كونه فعلا للتقييد بالزمان مع إفادة التجرد، أو كونه اسما لعدم التقييد بالزمان وعدم إفادة التجرد. ثم يطرح متعلقات الفعل، بعرض حكم الفعل مع المفعول به والفعل مع الفاعل وتشابه العلاقة في إفادة التلبس وإفادة الوقوع قطعا.

هذا يعني أننا لا يلزم أن نقدم القواعد النحوية لبناء الجملة الصحيحة فقط، بل لبناء ملكة عند الدارس حينما نقدمها إليه مبرزين معنى كلٍّ؛ كي يتسنى له تذوق المعنى خلف القاعدة، ولا يصطدم بقواعد جافة غير مرتبطة بمعنى معين في ذهنه يسعفه حينما يرغب في تحليل جملة، أو بنائها مما لديه من مفردات. وليست القواعد النحوية مجرد معلومات تُفهم وتُضاف إلى الذخيرة الذهنية من ألوان المعرفة، ولكنها وسيلة إلى غاية، هي وسيلة إلى استقامة اللسان على أساليب معينة، وأنماط من النطق خاصة، فإذا لم تؤخذ هذه الوسيلة مأخذ التدريب المتصل، والممارسة المتكررة، فلن يستقيم اللسان، ولن تجد هذه القوالب التعبيرية سبيلها إلى النطق، ومن ثم لا يكون للنحو أي مظهر من مظاهر الحياة (إبراهيم، 1969، ص ط).

قال الوراق في علل النحو: "إن قال قائل: من أين علمتم أن الكلام ينقسم ثلاثة أقسام. قيل: لأن المعاني التي يَحتاج إليها الكلام ثلاثة، هي: الاسم والفعل والحرف، وذلك أن من الكلام ما يكون خبرا ويُخبَر عنه، فسمّى النحويون هذا النوع اسما، ومن الكلام ما يكون خبرا ولا يُخبَر عنه، فسمّى النحويون هذا النوع فعلا، ومن الكلام ما لا يكون خبرا ولا يُخبَر عنه فسمّى النحويون هذا النوع حرفا، وليس ها هنا معنى يُتوهَّم سوى هذه الأقسام الثلاثة؛ فلهذا لا إشكال فيما عدا هذه الأقسام، إذ لا معنى يُتوهَّم سواها (الوراق، 1999، ج1، ص137)."ثم يطيل الوراق في تفصيل فلسفي مهم لمن تصدّى لتعليم اللغات عموما والعربية خصوصا، ويقيم التساؤلات ويجيبها في أسباب تسمية الاسم والفعل والحرف بهذه المسميات، وهو في كل ذلك يعول على المعنى.

المبحث الثالث: الإعراب في اللغة العربية والوجه المضيء له الذي لا يراه الدارس

"أصل الإعراب هو الإبانة، والإعراب إنما يدخل في الكلام للإبانة عن المعاني... فالإعراب إنما هو بحركة وسكون، والحركة إما أن تكون ضمة أو فتحة أو كسرة، لا يمكن أن توجد حركة مخالفة لهذه الثلاثة، والسكون الرابع...، فإن قال قائل: فلِمَ صار الرفع والنصب يدخلان على الأسماء والأفعال، واختص الجر بالأسماء، والجزم بالأفعال؟ قيل: لأن أصل الإعراب إنما هو في الأسماء، دون الأفعال، والدلالة على ذلك أن الأسماء لو لم تُعرب لأشكل معناها، ألا ترى أنك لو قلت: ما أحسنَ زيدٌ. لكنت ذامًّا له، ولو قلت: ما أحسنُ زيدٍ؟ لكنت مستفهما عن أبعاضه أيّها أحسن، ولو قلت: ما أحسنَ زيدًا! لكنت متعجبا. فلو أُسقط الإعراب في هذه الوجوه لاختلطت هذه المعاني فوجب أن تعرب الأسماء ليزول الإشكال. وأما الأفعال فإنها لو لم تُعرَب لم يُشكِل معناها؛ لأنها بُنيَت لأزمنة مخصوصة، فإعرابها أو تركها لا يُخِل بمعناها، والإعراب زيادة، ومن شرط الحكيم ألا يزيد لغير فائدة، فكان حق الأفعال كلها أن تكون سَوَاكِن إلا أنّ الفعلَ الذي في أوله الزوائد الأربع أشبه الاسم من ثلاث جهات" (الوراق، 1999، ج1، ص142-144):

- أن يكون صفة كما يكون الاسم: مررت برجل يضرب، مررت برجل ضارب.
- أن يصلح لزمانين، أحدهما الحال، والآخر الاستقبال، ثم تدخل السين وسوف فتبينه إلى الاستقبال، كما أن قولك ضارب، لا يدل على شخص معين كما اختص الفعل بزمان بعينه.
- أن اللام التي تدخل في خبر إنّ تدخل على الاسم وعلى هذا الفعل، كقولك: إن زيدًا لقائمٌ، إن زيدًا ليقومُ، ويقبح دخولها على الماضي.

فلما أشبه الفعل المضارع الاسمَ من هذه الجهات وجب أن يُحمَل على الاسمِ فيما يستحقه الاسم وهو الإعراب، وإنما حُمِل على الاسم في الإعراب دون ما يستحقه الاسم من الجمع والتصغير وغير ذلك مما يختص بالأسماء دون الأفعال؛ لأن الإعرابَ لا يُغير معنى الفعل بدخوله عليه... إلا أنّ الجزم لم يجز دخوله على الاسم؛ لأنه لو دخل عليه لأوجب حذف شيئين وهما التنوين والحركة، والاسم في نهاية الخِفّة، فكان ذلك يؤدي إلى الإجحاف به، فسقط الجزم من الأسماء وأُدخل في الأفعال؛ إذ كان الفعل ثقيلا يحتمل الحذف والتخفيف، فاستقر الجزم للفعل.

وبقي من الإعراب ثلاثة أضرب الرفع والنصب والجر، فامتنع الجر من الفعل لأن الجر إنما يكون بالإضافة، والفضل بالإضافة تخصيص المضاف، والفعل لو أضفت إليه لم تخص ما قبله، ألا ترى أنك لو قلت: غلام زيدٍ، غلامٌ يقومُ اخْتصَّ بِملك زيد، فَلَو قلت: جاءني غُلَام يقوم، لم يخَصّ الغلام بإضافته إلى (يقوم) لأن القيام يكون من زيد، وَمن عَمرو، وسائر الناس، فلهذا أسقط الجر من الفعل، وبقي من الإعراب الرفع والنصب، ولم يعرض ما يوجب اختصاصهما أو أحدهما بالفعل والاسم، فوجب أن يدخلا عليهما (الوراق، 1999، ج1، ص145).

ونجد الوراق في علل النحو يسير بمنهج رائع بافتراض أسئلة يقدمها بقوله: "فإن قال قائل: .....، ويجيبها بقوله: قيل: ..."، محاولا تفسير كل ظواهر النحو، ومقدما ما يشفي صدور الدارسين لهذه اللغة من أهلها ومن غير أهلها، خاصة البالغين منهم الذين قضوا ردحا من الزمن في تحصيل العلوم والفنون بلغتهم الأم، وصارت لديهم قدرة علمية، وخلفية فلسفية تستدعي تقديم إجابات على قدر مستواهم الفكري واللغوي في الوقت نفسه؛ لذا أرى أنه على معلم اللغة للناطقين بغيرها استحضار هذه المسائل وتقديمها للدارسين حسب قدراتهم اللغوية.

الغرض من الإعراب:

للإعراب أغراض وفوائد، منها ما لا يمكن الاستغناء عنه، ومنها ما فيه نفع كثير للغة وأهلها، حُرمت منه اللغات الميتة، وأهم هذه الأغراض هي:

1- الإبانة عن المعاني: وهو أصلٌ فيه: ما أحسنَ زيدًا! – ما أحسنَ زيدٌ. – ما أحسنُ زيدٍ؟ (الأنباري، 1999، ص34–35). (أكرمَ الناسَ أحمدُ. أكرمَ الناسُ أحمدَ – أكرمُ الناسِ أحمدُ – أكرمِ الناسَ أحمدُ). (بكم ثوبك مصبوغًا؟ - بكم ثوبك مصبوغٌ؟). (إنا كلَّ شيء خلقناه بقدر، وضم كل والفرق بين الضم والفتح). أنا قاتلٌ غلامك (عزم في الاستقبال) – أنا قاتلُ غلامِك (إقرار في الماضي). (ما صنعتَ وأباك؟ – ما صنعتَ وأبوك؟).

ومثل ذلك يكون في الفعل المضارع؛ لأن العلة الموجبة لإعراب الاسم موجودة في الفعل. (لا يضربُ زيدٌ عمرًا – لا يضربْ زيدٌ عمرًا)، للتفريق بين النهي والنفي بالجزم والرفع. (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) ويجوز في تشرب الرفع والنصب والجزم، ولكلٍّ معنى.

2- السّعة في التعبير: وذلك أن يكون للمتكلم سعة في التقديم والتأخير؛ إذ أن الكلمة تحمل معها مركزها في الجملة بعلامتها الإعرابية. (أعطى محمدٌ خالدًا كتابًا – محمدٌ أعطى خالدًا كتابًا – كتابًا أعطى محمدٌ خالدًا – كتابًا خالدًا أعطى محمدٌ – أعطى خالدًا كتابًا محمدٌ – أعطى خالدًا محمدٌ كتابًا).

3- الدقة في المعنى: فهو يمنح اللغة غناءً ودقةً في التعبير عن المعاني، ويمَكِّن المتكلم من التعبير بدقة عن المعاني التي يريدها.

لنعد إلى الجملة التي ذكرنها آنفا، وهي: أعطى محمدٌ خالدًا كتابًا. نجد أن لكل صورة ذكرناها معنى جديدا لا نجده في الجملة الأخرى، مع أن المعنى العام واحد، وتوضيح هذا الأمر بصورة مختصرة أنك تقول:

- أعطى محمدٌ خالدًا كتابًا. هذه الجملة الفعلية تقال والمخاطب خالي الذهن عن الموضوع، فهو إخبار بما لا يعلم عنه المخاطَب شيئا.
- محمدٌ أعطى خالدًا كتابًا. المخاطَب يعلم أن شخصا ما أعطى خالدًا كتابًا، ولكنه لا يعلم المعطي، أو يظن أنه غير محمد، فهو يعتقد أنه سعيد مثلا، فتقدم المسند إليه؛ لإزالة الوهم من ذهنه.
- خالدًا أعطى محمدٌ كتابًا. المخاطَب يعلم أن محمدًا أعطى كتابًا شخصًا ما، لكنه يجهل هذا الشخص، أو يظن أنه غير خالد، فتقدم خالد؛ لإزالة هذا الوهم من ذهنه.
- كتابًا أعطى محمدٌ خالدًا. المخاطَب يعلم أن محمدًا أعطى خالدًا شيئا ما، لكنه لا يعلم الشيء الذي أعطى، أو يظن أنه أعطاه دفترا مثلا، فقدمنا الكتاب؛ لإزالة هذا الوهم، أي أعطاه كتابا لا شيئا آخر.
- كتابًا خالدًا أعطى محمدٌ. المخاطَب يعلم أن محمدًا أعطى شيئا ما شخصا ما، لكنه لا يعلم الشيء ولا الشخص، أو يظن أنهما غير المذكورَينِ، فقدمنا المفعولين لإزالة الوهم.

أعطى خالدًا كتابًا محمدٌ. هنا أخّرنا الفاعل، وقدمنا المفعولين؛ لأن المفعولين أهم من الفاعل عند المخاطَب؛ لأن محمدًا من شأنه أن يعطي، فليس في الإخبار بأنه (أعطى) كبير فائدة، لكن الغرابة أو المهم أنه أعطى خالدًا كتابًا، فهو ليس من شأنه أن يعطي خالدًا كتابًا، إما لأنه لا علاقة بينهما تؤدي إلى مثل هذا، أو لأمر آخر، فقدم المفعولين لأنهما المهمان، والعرب إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهُمْ ببيانه أعنى، وإن كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم (سيبويه، 1988، ج1، ص15).

نموذج من المسائل الشائكة في طرح القواعد والإعراب:

تستعمل العرب الجمع للقِلة، والمفرد للكثرة في مواطن منها:

- تمييز العدد: خمسة رجال، وعشرة نسوة، ويقال عشرون رجلا وألف امرأة.
- الضمير: في التاريخ وغيره لعشرٍ مضين، ولإحدى عشرة مضت.
- صفة جمع ما لا يعقل، الإفراد للكثرة والجمع للقلة: أيام معدودات، دليل على قلة الأيام، وأيام معدودة دليل على كثرة الأيام. وكذلك أنهار جارية وأنهار جاريات. جاء في شرح الأشموني: "والأفصح في جمع القلة مما لا يعقل، وفي جمع العاقل مطلقا المطابقة، نحو الأجذاع انكسرن ومنكسرات، والهندات انطلقن ومنطلقات. والفصيح في جمع الكثرة مما لا يعقل الإفراد، نحو: الجذوع انكسرت ومنكسرة. (الأشموني، 1998، ج1، ص22).

من القواعد العامة:

ولأن الدارس يبحث دائما عن القواعد العامة، قد أخرج لنا الوراق عدة قواعد عامة وأحكام شاملة، لو استوعبها المتعلم، وقدمها له المعلم بأسلوب مناسب لمستواه؛ لتمتع الدارس باللغة، وتلذذ باستمرار تناوله إياها، ومن هذه القواعد التي يسهل على الطالب مراجعتها ومتابعتها (الوراق، 1999، ص107–114):

1- الفعل والفاعل كالشيء الواحد (الفعل لا يخلو من الفاعل).
2- الجار والمجرور كالشيء الواحد.
3- المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد.
4- الأفعال لا تُثنَّى ولا تُجمَع.
5- أصل الأسماء الإعراب (أصل الأسماء الصرف).
6- لا يجوز أن يرفع الفعل فاعلين بغير اشتراك ولا تثنية (لا يكون لفعل واحد فاعلان).
7- الفعل لا يدخله تنوين ولا جر.
8- التصغير يرد الأشياء إلى أصولها.

ونظرة سريعة إلى هذه المسائل الجامعة، نرى أنها لا تقف عند حد معين أو موضوع محدد، بل تتطرق إلى مسائل عدة في النحو والصرف. ولا شك أنه يمكن الاستفادة من زيادة النظر في مثل هذه الكليات، واستخراج قواعد عامة أخرى تساعد في تسهيل تقديم القواعد للناطقين بالعربية والناطقين بغيرها.

المبحث الرابع: الهدف من النحو وتقديمه في العملية التعليمية

1- علاقة الهدف من تدريس النحو بطريقة تقديمه للدارسين:

ما الهدف من تدريس النحو؟ إذا كان الهدف فهم النص، فهل يمكن فهم النص دون التعرض للقواعد بصرامتها؟ وهل يمكن تقديم القاعدة مطبقة في نص يناسب الدارس دون الانشغال بفهم القاعدة الثقيلة على كل شخص سواء أكان من أبناء اللغة أم من غيرهم؟ وبعد أن يستوعب الدارس القاعدة خلال النص المناسب لمستواه بمفرداته وتراكيبه ومعانيه، بالإضافة إلى ربط الدروس بعضها ببعض برابط يساعد الدارس على استدعائها معًا كُلّمَا وجدها في النص، ثم ليس مفيدا أن نطالب الدارس بتقديم مثال يدل على فهمه ابتداء، بل نعطيه المعنى الكامن خلف هذه القاعدة، ثم نقدم له على القاعدة الواحدة أمثلة متعددة في الكم والكيف، وطريقة التقديم بين الجمل التامة والجمل الناقصة التي على الدارس إكمالها بمفردات موجودة بجانب الجمل في شكلها الخام، وعليه أن يحولها ويصيغها كيفما تتطلب القاعدة، ثم أمثلة ناقصة على الطالب استدعاء الكلمة المناسبة للمعنى، ويصوغها بما يناسب القاعدة، وبعد هذه المراحل المتعاقبة والتي يدلي بعضها إلى بعض، يكون الطالب مستعدا لإنشاء بنائه الخاص للدلالة على ما استوعبه.

2- هل يمكن تطبيق هذه الطريقة؟

إن دراسة النحو على أساس المعنى علاوة على كونها ضرورة فوق كل ضرورة، تعطي هذا الموضوع نداوة وطراوة، وتكسبه جِدّة وطرافة، بخلاف ما هو عليه الآن من جفاف وقسوة. إن الجهل بالمعنى أدى إلى أن تختفي ظواهر لغوية كانت شائعة مستعملة، بل وتموت، ومن ذلك على سبيل المثال ظاهرة (القطع) الجميلة الدلالة، واكتفي بالاتباع، مع اختلاف دلالة القطع عن دلالة الاتباع، كذلك دلالة القطع إلى الرفع تختلف عنها إلى النصب. إن الأوجه النحوية ليست مجرد استكثار من تعبيرات لا طائل تحتها كما يتصور بعض الأشخاص، وإنّ جواز أكثر من وجه تعبيري، ليس

معناه أنّ هذه الأوجه ذات دلالة معنوية واحدة، وأن لك الحق أن تستعمل أيها تشاء كما تشاء، وإنما لكل وجه دلالته، فإذا أردت معنى ما، لزمك أن تستعمل التعبير الذي يؤديه، ولا يمكن أن يؤدي تعبيران مختلفان معنى واحدا، إلا إذا كان ذلك لغةً (السامرائي، 2000، ص8-9).

ماذا لو قدمنا تأليف الجملة العربية أنّ لها ركنين أساسيين (المسند المتحدَّث به، ويكون اسما أو فعلا، والمسند إليه المتَحَدَّث عنه ويكون اسما فقط)، وما عداهما فضلة أو قيد. والفضلة في النحو ليس معناها أنه يجوز حذفها متى شئنا، بل قد يتوقف الكلام على هذه الفضلة. وهي ما يمكن أن يتألف الكلام دونها.

كل كلام لا بد أن يكون فيه عمدة مذكورة أو مقدرة، بخلاف الفضلة فإنه يمكن أن يتألف كلام دونها. والحذف لا يكون في العمدة ولا في الفضلة إلا بالقرائن. فإن العمدة تحذف جوازا ووجوبا كالفضلة، وذلك كحذف كل من المبتدأ والخبر جوازا ووجوبا، وحذف عامل المفعول المطلق جوازا ووجوبا، وحذف عامل الإغراء والتحذير جوازا ووجوبا. وهذه كلها عمد. ويحذف المفعول به والحال وغيرهما من الفضلات، فليس معنى الفضلة إذن إمكان الاستغناء عنها متى شئنا، وإنما المقصود بالفضلة أنه يمكن أن يتألف كلام دونها؛ إذ كل كلام لا بد أن يكون فيه عمدة مذكورة أو مقدرة بخلاف الفضلة فإنه يمكن أن يتألف كلام دونها، نحو: محمد مسافر، وفاض النهر. وقد تخرج بعض التعبيرات على طريقة التأليف هذه، ولكن النُّحاة يتأولون ذلك، كالنداء، والتعجب. ولا داعي لأن تخرّج كل التعبيرات الواردة على هذا النمط من التأليف، بل ينبغي الاعتراف بأن بعض التعبيرات تكون على غير هذا النمط، وإن كان الأصل في تأليف الجملة أن يكون على النمط الذي ذكروه. ويظهر تأليف الجملة العربية بصورتين تبعا للمسند: فعل مع اسم، واسم مع اسم، وبالتعبير الاصطلاحي: فعل وفاعل أو نائبه، ومبتدأ وخبر، وكل التعبيرات الأخرى صورة لهذين الأصلين. الفعل يدل على التجدد والاستمرار، والاسم يدل على الثبوت، فإذا أردت الدلالة على الحدوث جئت بجملة مسندها فعل، وإذا أردت الدلالة على الثبوت جئت بجملة مسندها اسم (السامرائي، 2000، ص14– 16).

فتكون النتيجة أن الجملتين: يجتهد سعيد. وسعيد يجتهد. كلتيهما تدلان على الحدوث، وإنما قدم المسند إليه لغرض من أغراض التقديم، والأصل تقدم الفعل على المسند إليه، فإذا جاء الفعل متقدما لم يُسْأَل عن سبب تقدمه؛ لأنه هو الصورة الأساسية، فإن تقدم المسند إليه سألنا عن سبب تقدمه. وإذا جاء المسند إليه في الجملة التي مسندها اسم متقدما لم نسأل عن سبب تقدمه؛ لأنه هو الصورة الأساسية لهذا التعبير، فإن تقدم المسند سألنا عن سبب تقدمه، فالتأليف الطبيعي للجملة العربية هو نحو هذا. يُقبل سعيد. سعيد مُقبِل، فإذا تقدم المسند إليه في الأولى والمسند في الثانية نظرنا في سبب ذلك. وكلا التعبيرين بدرجة واحدة للمخاطب، حيث إنهما إخبار أوليّ، والمخاطب خالي الذهن عن الموضوع (خبر ابتدائي)، والأول يدل على الحدوث بسبب وجود الفعل، والثاني يدل على الثبوت بسبب وجود الاسم في خانة المسند.

ولو نظرنا إلى دلالة الجملة العربية، فإن للجملة العربية تقسيمات من حيث الدلالة القطعية والاحتمالية، والدلالة الظاهرية والباطنية. فهي من حيث الدلالة القطعية والاحتمالية قد تكون تعبير قطعي يدل على معنى واحد، أو تعبير احتمالي يحتمل أكثر من معنى. على سبيل المثال:

- اشتريت قدحَ ماءٍ (بالإضافة)، واشتريت قدحًا ماءً، فالأولى احتمالية (أنك اشتريت ماءً مقدار قدح، أو اشتريت القدح الخاص بالماء)، والثانية قطعية لأنها لا تحتمل إلا أنك اشتريت ماءً مقدار قدح.
- الذي يدخل الدار له جائزة، الذي يدخل الدار فله جائزة.

- اعبد ربك خوفا وطمعا (حال – مفعول لأجله – مفعول مطلق)، اعبد ربك خائفا وطامعا (حال فقط).
- أنا ضاربُ زيدٍ (يحتمل المضي والحال والاستقبال)، أنا ضاربٌ زيدًا (الحال أو الاستقبال فقط).
- لا رجلَ في الدار (نفي جنس فقط)، لا رجلٌ في الدار (يحتمل نفي الجنس ونفي الوحدة).
- ما جاءني رجلٌ (نفي الجنس أو الوحدة)، ما جاءني من رجلٍ (نفي الجنس).
- كرم زيدٌ ضيفا، كرم ضيف زيدٍ. (السامرائي، 2000، ص17)

وأما الدلالة الظاهرة والباطنة (المجازية): أي المعنى الظاهر الواضح من ظاهر اللفظ، والدلالة التي تؤدَّى عن طريق المجاز والكنايات والإشارات. جاء في دلائل الإعجاز: (الكلام على ضربين: ضرب أنت تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، ... وضرب آخر أنت لا تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، ولكن يدلك اللفظ على معناه الذي يقتضيه موضوعه في اللغة، ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية تصل بها إلى الغرض ... المعنى ومعنى المعنى. تعني بالمعنى المفهوم من ظاهر اللفظ، والذي تصل إليه بغير واسطة، وبمعنى المعنى أن تعقل من اللفظ معنى، ثم يفضي بك ذلك المعنى إلى معنى، ثم يفضي بك ذلك المعنى إلى معنى آخر كالذي فسرتُ لك) (الجرجاني، 1982، ص202-203).

لا شك أن استحضار هذه المسائل في ذهن المعلم ابتداء، وتقديمها للدارس كلما تسنى له ذلك حسب خطة مدروسة ومتدرجة حسب مستوى الدارس، سيؤدي إلى بناء ملكة شعورية لدى الدارسين، تعينهم على تحليل النصوص وبناء ما يمكِّنُهم من التعبير به عما في صدورهم.

3- هل تفيد هذه الطريقة الدارسين غير العرب؟

لقد أثبت علم اللغة وجود مستويات متنوعة للاستخدام اللغوي؛ لذا ينبغي تحديد المستوى اللغوي المراد، وعدم قضاء الوقت في تعلم مستويات لغوية متداخلة، دون وعي بالمستوى اللغوي المنشود، أي اللغة المراد تعلمها، ولا بد من تحديد هذا المستوى في ضوء الأهداف الحضارية والثقافية والاجتماعية المختلفة، فتعلم لغة من اللغات بهدف التعامل اليومي بها يختلف عن تعلمها بهدف قراءة المؤلفات الطبية بها، وتعلم اللغة بهدف قراءة كتب الفيزياء أو الرياضيات يختلف عن تعلمها لقراءة الصحف، فهذه المستويات متنوعة متفاوتة. وقد قُدِّمَت أبحاث في مجال الاستخدام اللغوي المحدود بهدف تحديد ما يلزم الطالب الهندي من الإنجليزية لقراءة كتب العلوم الطبيعية، وما يلزمه لقراءة كتب العلوم الاجتماعية، وأصدر مركز فرنس عدة كتب في هذا الاتجاه، تناول عدة فروع للمعرفة. (حجازي، 2003، ص54-55)

لعل فكرة حصر المواضع الإعرابية للكلمات العربية التي يتغير ضبطها بتغير التراكيب، وهي ما تُسمَّى في النحو بالمعربات، تُقَدِّم اللغة في صورة يسيرة، إذا قدمنا معها المعنى المناسب لمستوى الدارسين، ومما يطمئن النفس ويحفز العزيمة أن هذه المعربات لا تتجاوز ستة أنواع، هي الاسم رفعا ونصبا وجرا، والفعل المضارع رفعا ونصبا وجزما، ومن اليسير أن تحدد المواقع الإعرابية لكل نوع من هذه الأنواع الستة في صورها المقررة، وبذا يسهل تناولها والتدريب عليها. أما الكلمات العربية التي لا يتغير ضبطها، والتي تسمى بالمبنيات فهي بعض الأسماء وبقية الأفعال، وجميع الحروف، والأمر في هذه المبنيات هيِّن، وليس في النطق بها أي مشكلة؛ لأن لها صورة واحدة (إبراهيم، 1969، ص ل).

4-العقبات التي تقف في طريق تطبيقها:

- عدم وجود مناهج تعليمية قائمة بالفعل على هذه الفكرة.
- رأي بعض المدرسين أن ذلك لا يمكن للمستوى المبتدئ.
- ابتعاد كثير من المدرسين عن الربط الدلالي للقواعد، وعدم استحضار المعاني البلاغية للقاعدة النحوية.
- ظن البعض أن ذلك يحتاج وقتا أطول، ولا يمكن أن نغطيه خلال الفصول العادية.
- عدم الرغبة في التجديد وتغيير المتعارف عليه المتوارث عبر أجيال.

4- الحلول المقترحة لتخطي تلك العقبات:

- بناء منهج يعالج القواعد، ولا يغفل المعنى الكامن خلفها.
- أن يراعي منهج القواعد مستوى الدارسين في عرضه للأمثلة؛ حتى لا ينشغل الدارس بفك شفرات المفردات المستعملة في الأمثلة عن استحضار معنى القاعدة.
- على المدرسين مراجعة الدلالات البلاغية للقواعد، واستحضارها ولو جزئيا خلال الدرس؛ ليرى الدارس جمال اللغة الكامن وراء هذه القواعد؛ حتى لا تبدو اللغة أمامه جامدة لا روح فيها.

5- النتائج المتوقعة إذا طبقنا هذه الطريقة:

- زيادة نشاط الطلاب في الصف.
- زيادة الإقبال على تعلم اللغة العربية.
- نقص أو انعدام الشعور بالملل والوحشة في درس القواعد.
- تطور شعور الدارسين تجاه العربية.
- زيادة إبداع الدارسين بالعربية أثناء الدرس.

مقترح تطبيقي في المستوى المبتدئ:

سأقدم للمستوى المبتدئ طريقة بناء الجملة والإعراب تبعا للمعنى دون قواعد نظرية.

وأقصد هنا بالمبتدئ: الدارس الذي تخطى مرحلة الحروف ولديه حصيلة في حدود مائة كلمة على الأقل بين اسم وفعل وحرف، وهو ما يمكن تسميته بالمبتدئ 2.

أ- بناء الجملة

الجملة عدد من الكلمات وهذه الكلمات قسمان: المهم الذي أبدأ به كلامي رغبة في تقديمه بسرعة للمستمع، وأراه أهم جزء في الجملة. وهذا المقدم بما أنه كلمة إذن يمكن أن يكون واحدا من أقسام الكلمة الثلاثة: الاسم والفعل والحرف (وفي المبتدئ يراعى عدم التوسع في ذكر الحروف ونكتفي بحروف المعاني [حروف الجر])، وبالأمثلة المناسبة لمستوى الطالب ومفرداته من اللغة، أبين له عدة أمور، هي:

1- إذا بدأت الجملة باسم فلا بد أن يكون معرفة. وهنا وقفة للمدرس ينبه الطلاب على هذه النقطة، حيث يشيع الخطأ بين الطلاب؛ حيث يبدؤون جملهم بنكرة دون مسوغ. وليبيّن العلة كما سيأتي.
2- إذا بدأت الجملة بفعل فلا بد أن يكون للمفرد.
3- إذا بدأت الجملة بحرف جر فلا بد أن يتبعه اسم.

ولنضع أيدينا على عدة نقاط، أولها: علة أن يكون الاسم في البداية معرفة، وهي أنني لا يمكنني – منطقيا – أن أتكلم عن شيء أجهله تماما، وليس لدي أي معلومات ولو يسيرة عنه مسبقا. ثانيها: علة أن يكون الفعل في البداية للمفرد، وهي أن أصل وضع الفعل في كل اللغات للمفرد، وما دمت لم أذكر من فعل هذا الفعل مسبقا فأنا لا أعرف هل هذا الفاعل مفردا أو جمعا فيلزمني إذن أن ألتزم أصل الوضع، وهذا أيضا أمر منطقي. ثالثها: علة أن يلي حرفَ الجر اسمٌ؛ حيث تشترك جميع حروف الجر في إفادتها التعدية، والتعدية صفة تلزم الفعل، أي تعديته إلى بيان (بداية أو نهاية أو كيفية أو احتواء مكاني أو زماني). فتأتي حروف الجر سابقة للاسم تالية للفعل. أي كأنها تعطي للفعل دفعة ليصل بها إلى الاسم التالي له.

ولا يخفى على أحد ما لهذه الملاحظات من أثر بالغ في وصول الدارس إلى حالة من اللاإرادية حينما يمارس اللغة، بعد تدريبات متنوعة، كأكمل الجملة بما يناسبها من الصندوق، ثم رتب عناصر الجملة، وبيّن سبب هذه الترتيب، وصحح الخطأ في الجمل التالية، وأكمل الجمل التالية من عندك، ثم أنشئ جملا من بنات أفكارك.

ب- الإعراب:

"إذا أخبرت عن الاسم بمعنى من المعاني المفيدة احتيج إلى الإعراب؛ ليدل على ذلك المعنى" (ابن يعيش، 2001، ص222) أي دور الكلمة في هذا البناء الدال على معنى مفيد. والأسماء لها معان وأدوار مختلفة، فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافا إليه، وليس في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني، بل هي مشتركة؛ لذا جُعِلَت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني؛ للاتساع في الكلام، مع القدرة على تقديم الفاعل عند إرادة ذلك أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه، وتكون الحركة دالة على المعاني. ولما كانت هذه المعاني موجودة في كل اللغات، فالأهم إذن هو ربطها بالإعراب في العربية، وربط المكان أو الوظيفة في الجملة بالحكم الواقع عليها، والعلامة الدالة على هذا الحكم، وعلاقة هذه العلامة بكون الاسم مفردا أو مثنى أو جمعا. كل ذلك في بناء مترابط لا يصيبه الاهتراء من أيٍّ من جوانبه وأعمدته.

فيعمد المعلم إلى سؤال الدارسين عن دور الكلمات في الجمل، وليعبروا عن ذلك كما شاءوا حسب مقدرتهم اللغوية، ثم عليه أن يثبت هذه الآراء على لوحته، ويوجه الدارسين بمهارته وخبرته ليتجه بهم إلى المعاني العالمية، كالفاعل والمفعول، والفعل، أو المخبَر عنه، والمخبِر، أو العمدة والفضلة، سائرا بهم في ذلك رويدا رويدا، رابطا في الوقت نفسه هذه المعاني في العربية بعلاماتها الأصلية، ومبينا قيمتها في توضيح المعنى باستخدامه الخصيصة الفنية المتمثلة في التقديم والتأخير، ومقلبا للجملة على وجوهها المختلفة، كما جاء في جملة (أعطى محمدٌ خالدًا كتابًا) على سبيل المثال، واضعا نصب أعين طلابه نقطة الأهمية، أي أن المهم مقدم في الكلام. فالذي يرمي إليه هو دلالة الحركة على الوظيفة مهما اختلف الموقع في الجملة تبعا للأهمية.

ولا يخفى ما لهذا التحرر الذي تقدمه للدارس من أثر عظيم في بنائه لجمله الخاصة، بما لديه من مفردات إلى حد كبير قليلة؛ حيث ترفع عن كاهله مشقة التفكير في الحركات والترتيب اللازم للجملة بناء على المعهود من القواعد، وتعطيه فرصة الترتيب حسب ما يراه مهما. مع مراعاة أن الحال لا يخلو من بعض السقطات التي يتعهدها المعلم بالإصلاح من حين لآخر.

الخاتمة

وفي نهاية البحث يتبين بعد طرح الفرق بين علم معاني النحو الذي يهتم بالمعنى، والجمود الذي أصاب علم النحو الحالي، وفائدة توظيف تلك المعاني في تعليم اللغة العربية وتأليف مناهجها لا سيما القواعد، في تخليصها من التكلف والغموض، وبالتالي ييسر طرح هذه القواعد بين يدي الدارسين، ويساعد الدارس في تطبيق هذه القواعد في لغة سهلة، مع تجاوز قلة الذخيرة اللغوية للدارسين من خلال الاستفادة من المعنى الموجود فعليًّا في كل اللغات.

وقد ركز البحث على الصورة المضيئة لمسألة الإعراب في اللغة العربية وعلاقتها بالمعنى قبل القواعد الجافة، كما كشف عن الهدف من دراسة القواعد والعقبات التي تواجه الدارسين عندما يدرسها بعيدًا عن الهدف منها. ولم يقف البحث عند ذلك، بل قدَّم حلولًا مقترحة لتيسير تدريس القواعد وعرضها في مناهج تعليم اللغة العربية، وكيف أنها تسهم في زيادة نشاط الطلاب وإقبالهم على تعلم اللغة العربية وإبداعهم فيها.

وهذه فكرة موجزة يوصى الباحث نفسه والمهتمين بتدريس قواعد اللغة العربية أو تأليف مناهجها أو حتى المهتمين بنظريات تعليم اللغات، أن يعيد النظر فيما يقدمون من قواعد وأساليب وضعها في الكتب، لكيلا يكون سببًا في نفور الدارسين منها أو وصمها بالتعقيد والجمود.

المراجع:

- إبراهيم، عبد العليم: (1969). النحو الوظيفي. دار المعارف. القاهرة.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي. (1952). الخصائص. الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة.
- ابن يعيش، أبو البقاء موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش. (2001) شرح المفصل. دار الكتب العلمية. بيروت.
- أبو البركات الأنباري، عبد الرحمن بن محمد. (1999). أسرار العربية. دار الأرقم بن أبي الأرقم. بيروت.
- الأشموني، علي بن محمد. (1998). شرح الأشموني على ألفية ابن مالك. دار الكتب العلمية. بيروت.
- الجاحظ، عمرو بن بحر الكناني البصري. (1424هـ). الحيوان. دار الكتب العلمية. بيروت.
- الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد. (1982). المقتصد في شرح الإيضاح. تحقيق كاظم بحر المرجان. دار الرشيد للنشر. بغداد.
- الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد. (1992). دلائل الإعجاز. تحقيق محمود شاكر، مكتبة الخانجي. مطبعة المدني. القاهرة.
- حجازي، محمود فهمي. (2003). أسس علم اللغة العربية. دار الثقافة. القاهرة.
- الرضي، محمد بن الحسن الإستراباذي. (1996). شرح الرضي لكافية ابن الحاجب. تحقيق: حسن بن محمد الحفظي ويحيى بشير. جامعة الإمام محمد بن سعود. الرياض.
- الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق. (1979). الإيضاح في علل النحو. تحقيق مازن المبارك. دار النفائس. بيروت.
- الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمرو بن أحمد. (1407هـ). الكشاف. دار الكتاب العربي. بيروت.
- السامرائي، فاضل صالح: (1971). الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري. مطبعة الإرشاد. بغداد.
- السامرائي، فاضل صالح: (2000). معاني النحو. دار الفكر. عمان. الأردن.
- ساندیرس، فيلي: (2003). نحو نظرية أسلوبية لسانية. ترجمة خالد محمود جمعة. دار الفكر. دمشق.
- سيبويه، عمرو بن عثمان: (1988). الكتاب. تحقيق عبد السلام هارون. مكتبة الخانجي. القاهرة.
- عتيق، عبد العزيز: (2009). في البلاغة العربية (علم المعاني والبيان والبديع). دار النهضة العربية. بيروت.
- الوراق، أبو الحسن محمد بن عبد الله: (1999). علل النحو. تحقيق محمود جاسم الدرويش. مكتبة الرشد. الرياض.